

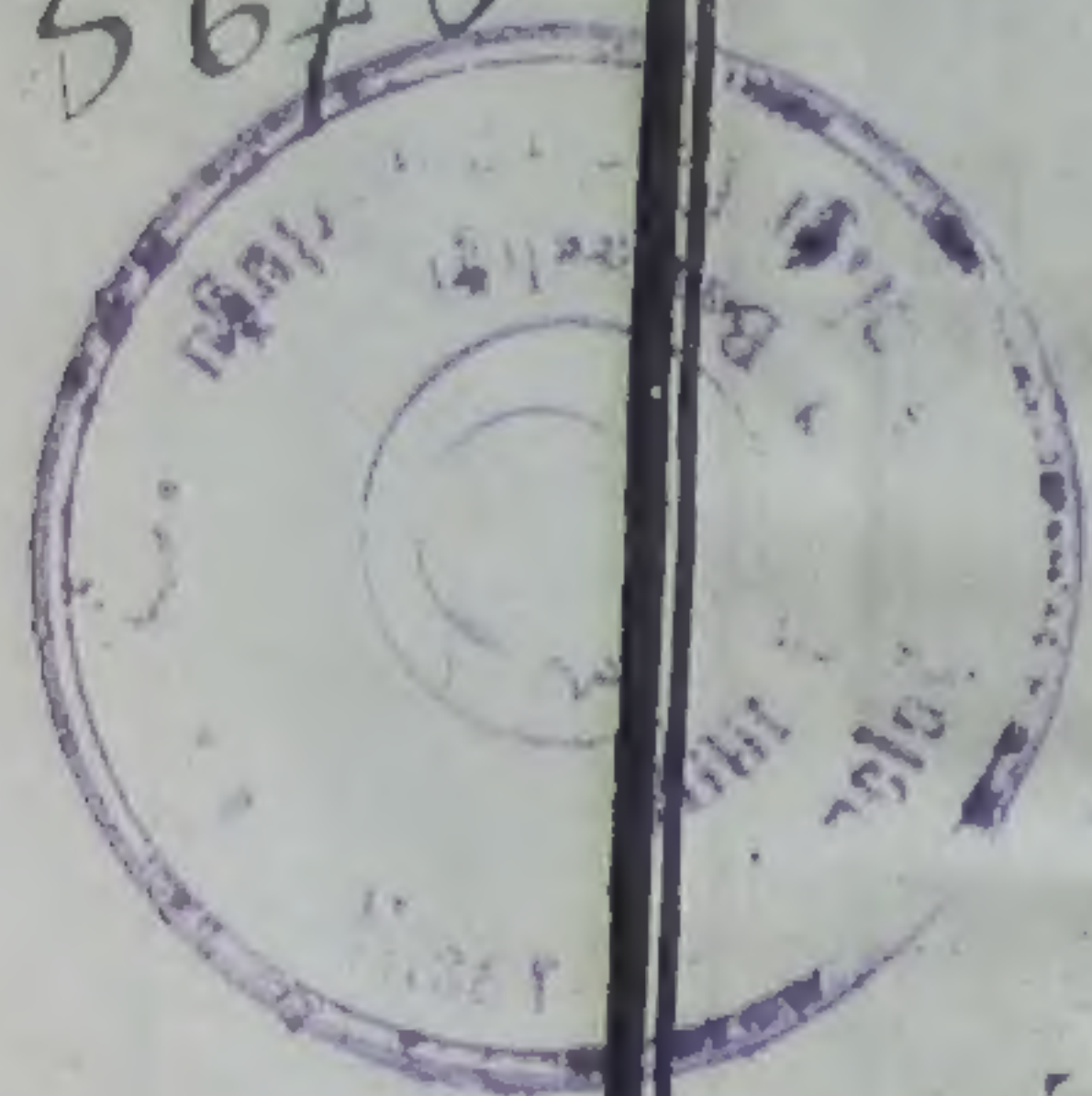


الكتاب  
الذي  
أضيق  
٨٢٧

SULLEY  
8



5675



قدوة المحققين

وعمدة المصدقين

مولانا سعد الدين التفتازاني

وسيد شريف الجرجاني خضر الترينك

مسائل شتاده واقع اولان اختلافات محققانه لردن

مسيحي زاده احسن الله الحسنى والزيا ديه

جضر ترينك جمع

وترتيب ايلد كلرى

ارخيريه ليدن



437





\*( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

يا من تحير في بقاء عظمتك اراء الفحول \* وتنزه كنهك عن  
ان يحوم حوله خفافيش العقول \* صل من الصلوات انبيها  
\* ومن التحيات ازكيها \* على قطب الابرار وسند الاخيار \*  
محمد المصطفى المعلى المختار \* وعلى آله واصحابه منار الاهتداء  
ونجوم الاقتداء \* \* وبعد \* فانه قد شاع فيما بين المحصلين  
ان السعد بن المحقق التفازاني والمحقق الجرجاني قد اختلفا  
في مسائل جمة من علوم شتى وقد كنت منذ ما عرفت الغث  
من السمين شغفت بالاطلاع على مواضع اختلافهما في العلوم  
العربية لكن لما كانت متفرقات في مواضع مختلفة لم اظفر  
ليها الا في ازمة متطاولة لم اذكر اولها مع ان القدر الذي  
خطعت عليه لا ادعي انه هو المجموع بحيث لا يشذ شئ منها

فاردت

فاردت ان اجمع رسالة تشتل على تلك الاشتات وتحمي تلك  
المتفرقات لتكون عوناً على من ألم بالاطلاع على مواقع  
اختلاف دينك البحرين وتنازع هذين الخبرين كساهما الله  
تعالى جلايب رضوانه فنظمتها ورثتها بحيث استقر كل  
شئ في موضعه ثم اردته بخاتمة تشتل على المسائل الغريبة  
والقواعد النجبية استفدتها من كتب القوم بكدر وعناء  
فهذه الجريدة وان كانت اكثرها منقولات واغلبها مرويات  
اثبت كما وردت عن قائلها ووضعت على ما صدرت عن  
مصدرها الا انها طريقة غراء لم يسلك مثلها الى هذا الامد  
ورسالة عزراء لم ينسج على منوالها احد فهي على نمط  
جديد وطرز سديد وجعلتها عراضة بل بضاعة مزجاة  
الى حضرت من خصه الله تعالى بالرياسات الانسية والنفحات القدسية  
سيرة ذاتة المفيض فيض الله المستفيض ناطقة الشريعة مهبط  
لباب المعرفة لقد اودع فيه لب الالباب وتلويحه مغني اللبيب  
عن الاسهاب لضوء افادته من استضاء رضى بنيد مصباح  
الجد بلامراء اشاراته شفاء العالمين وتلويحاته حكمة اشرفت  
على الموقنين فلا اقسام بمن خلق الانسان علمه البيان انه  
اسيد المحققين وسند المدققين وعينه العاين مفتاح لاقفال  
المشكلات وسدته السنية منجاء عن عواصف التقلبات



فان وقع في حيز القبول فهو في غاية المأمول ونهاية لمسؤل  
والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب \*  
في جواز ان يكون لفظ بالنسبة الى معنى واحد حقيقة  
بالاوضاع الاربعة اعني الوضع اللغوي والعرفي والاصطلاحي  
والشرعي فذهب الى جوازه المحقق التفتازاني والى نفيه  
المحقق الجرجاني قال المحقق التفتازاني في التلويح فان اتفق  
في الحقيقة ان تكون موضوعا للمعنى بجميع الاوضاع الاربعة  
فهى الحقيقة على الاطلاق والافهى الحقيقة بالجهة التى  
بها كان الوضع وقال المحقق الجرجاني اجتماع الاوضاع  
منتف على الاطلاق بل مما يستحيل عادة لخلو الاوضاع المتأخرة  
عن الفائدة اقول يؤيد كلام الشريف ما قالوا في تعريف الاصطلاح  
انه اتفاق قوم على معنى لا يكون في اصل الوضع لذلك ان اللغة  
اصل والنقل طار عليه \*  
كرجل واسد هل هو موضوع للفرد المنتشر والمساهمة  
من حيث هى هى فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى  
الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح التلخيص فاسد موضوع  
لواحد من الاحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل  
وضعه واسامة موضوعا للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقها  
على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة

باعتبار الوجود التعدد قال المحقق الشريف في حاشية  
شرح التلخيص يرد عليه ان اسم الجنس عنده لما كان موضوعا  
لواحد من احاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة واريد به مفهوم  
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد  
استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعاً سواء فهم هناك تعدد  
باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في ادخل السوق اولم يفهم  
كما في مقام التعريف الا ان يدعى ان مجموع المركب من اسم  
الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا آخر مغاير الوضع  
مفرد به وفيه بعد ودفعه بعض الفضلاء بانه لا بعد في ان يوضع  
مجموع الاسم وحرف التعريف او الاسم بشرط التعريف  
بازاء الحقيقة بوضع آخر نوعي كما لوح اليه الشارح في التلويح  
والعجب انه سيعترف في الدرس الاتي ان احد قسمي المعرفة  
وهو الاسم في المعهود الخارجى موضوع بوضع آخر بازاء  
كل خصوصية فالمانع في القسم الآخر ان يكون كذلك  
على ان عبارته ثم تدل على ان الوضع العام معتبر في التعريف  
الجنسي اذا جعل اسماء الاجناس موضوعا للافراد المنتشرة  
اقول فرق بين ما اعترف به قدس سره وبين ما استبعده  
اذ لو قلنا ان لفظ اسد مجرد عن اللام موضوع للفرد المنتشر  
لزمنا القول بانه موضوع لمجموع الامرين اعني المفهوم



والعارض المتحقق في الفرد فاذا قلنا بعد دخول اللام انه موضوع  
لنفس المفهوم لزمنا القول بان اللفظ حال بساطته او بشرط  
تجرده موضوع للمعنى المركب من المسمى والعارض وحال  
ركبه او بقيد اللام موضوع لجزء واحد من المعنى المركب  
من المسمى والعارض وهذا خلاصة استبعاد قدس سره  
وهو كذلك في الواقع كما لا يخفى على من له ذوق سليم والذي اعترف  
به انه قبل اللام كان موضوعا للمفهوم وبعدها كان موضوعا  
للفرد المعين فخلاصته ان اللفظ حال بساطته موضوع للمعنى  
البسيط وحال تركبه للمعنى المركب ولا استبعاد فيه والمولى الدافع  
نوههم ان استبعاد قدس سره في تحقق وضع في المعرف باللام  
مغاير للوضع المتحقق في المجرد عن اللام فاورد عايد قدس سره  
ما ورد وليس كذلك بل الاستبعاد انما هو في تحقق وضع آخر  
فيه مكيف بهذه الكيفية التي ذكرناها \* **اختلاف** في الاعلام  
الجنسية بان علمية تهاهل هي لفظية تقديرية او هي من الاعلام  
الحقيقية مثل الاعلام الشخصية فذهب الى الاول المحقق التفتازاني  
وهو المختار عند الفاضل الاستربادي والى الثاني المحقق  
الشريف الجرجاني والمختار عند المولى المحقق قاضي عضد الدين  
قال في المطول عند قول المصنف وقد ياتي لواحد باعتبار  
عهديه في الذهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد وهذا

في المعنى

في المعنى كالنكرة يعني باعتبار القرينة وان كان في اللفظ  
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه ببدء وذا حال ووصفا  
للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام  
اللفظية هي التي اضطررتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو  
اسامة علما حتى تكلفوا اما تكلفوا وقال المحقق الشريف  
قدس سره في حواشي شرح التلخيص في بحث لام التعريف  
فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه  
جعل له اقسام خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه ويسمى  
كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان كانت  
قليلة فهي اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها  
اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال سبويه  
اذا قلت اسامة فكذلك قلت الضرب الذي من شأنه كيت  
وكيت وان الفرق بين اسامة واسد اذا كان موضوعا للجنس  
من حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كما سبق واما الاسد فالاشارة  
فيه بالالتدوين جوهر اللفظ \* **اختلاف** في ان الواجب  
في المجاز بحسب الصيرورة والمشارفة هو عدم كون المعنى  
المراد من افراد الموضوع له حالة اعتبار الحكم من الثبوت  
والافتقار او الواجب في ذلك ان يرجع الى وضع الكلام وطريقته  
فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني



قال في التلويح المعتبر في الحقيقة والجواز كون المعنى المراد  
من افراد الموضوع له وعدم ذلك حالة اعتبار الحكم من الشبوت  
والا تنفاء لا حالة الحكم والتكلم للقطع بان قولنا قتل زيد  
في النسبة الماضية قتيلا مجازيا باعتبار ما يؤول وقولنا خلف  
هذا الرجل ابوه طفلا يتما حقيقة مع ان القليل حالة التكلم  
بهذا التكلم قتل حقيقة والرجل لبس بطفل ثم المعتبر هو  
الحكم الذي جعل ذلك اللفظ من متعلقاته للقطع بان قولنا اكرم  
الرجل الذي خلفه ابوه طفلا حقيقة وقوله عام من قتل قتيلا  
فله سلبه مع ان الرجل حال اكرامه لبس بطفل والقتيل حال  
استحقاق قتله سلبه مقتول وقال المحقق الجرجاني في حواشي  
الكشاف قولك عصرت هذا الخل مشير الى خل بين يديك لبس  
بمجاز مع انه لم يكن خلا زمان العصر وقولك ساشرب هذا الخل  
مشير الى عصير عندك مجاز باعتبار المأل وان كان خلا حال الشرب  
فن قال المعتبر في المجاز بحسب الصيرورة والمشاركة هو حال  
النسبة لا حال الحكم بها فقد سهى بل الواجب في ذلك الى  
ان يرجع الى وضع الكلام وطريقته فتارة يعتبر زمان النسبة كما  
في الامثلة المتقدمة وتارة يعتبر زمان اثباتها كما في هذين المثالين  
واجيب بانه اذا كان في الكلام حكمان فالمعتبر هو الحكم الذي  
جعل ذلك اللفظ من متعلقاته كما صرح به في التلويح فيج لا يبعد

ان يراد ان لفظه هذا باعتبار تضمنه معنى الاشارة والتنبيه دال  
على حكم آخر ضمنا وان هذا جواز كونه عاملا في الحال مع تفسيرها  
بما بين هيئة الفاعل او المفعول ولفظ الخل في المثالين وان كان  
صفة لهذا معمولا للفعل المذكور تبعا لانه بحسب المعنى  
متعلق بما يدل عليه ضمنا اي اشير اليه ولا شك ان في المثال الاول  
المعنى الحقيقي احاصل للمعنى المستعمل فيه في زمان الاشارة  
فيكون حقيقة وفي المثال الثاني غير حاصل له في ذلك الزمان  
بمجازا \* اختلفا \* في تحقق الوضع النوعي في المجاز فيكون  
بعد الاتفاق على عدم تحقق الوضع الشخصي فيه فذهب الى  
تحققه المحقق التفتازاني والى نفيه المحقق الجرجاني قال في التلويح  
قد يكون الوضع النوعي بشبوت قاعده دالة على ان كل لفظ  
معين للدلالة على معنى بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن  
ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق ذلك المعنى تعلقا مخصوصا  
ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة  
هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ  
في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام  
القرينة بحالها ومثله مجاز تجاوزه المعنى الاصلى وقال المحقق  
الجرجاني في حواشي شرح التلخيص المعتبر هو تعيين اللفظ  
بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا كما صرح به في المفتاح



ولاشك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازي ليس بنفسه بل  
بقريته شخصية او نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه  
المجازي لاوضعا لشخصيا ولاوضعا نوعيا اقول وتحقيق مراد  
التفتازاني على ما يقتضيه كلامه في التلويح هو ان الوضع  
النوعي على ضربين احدهما ما يتحقق في عامة المشتقات  
والمركبات وغيرهما ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة والصيغة  
والضرب الثاني منه ما يتحقق في المجاز وان الضرب الاول  
منه بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها وانه من باب الحقيقة  
وان المراد بالوضع في تعريف الحقيقة والمجاز اثباتا ونفيا  
هو الوضع الشخصي والضرب الاول من الوضع النوعي  
وكذا المراد بالوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه  
فنقول حينئذ قول المحقق الجرجاني فلا يكون المجاز موضوعا  
لمعناه المجازي لاوضعا لشخصيا ولاوضعا نوعيا ان اراد من  
الوضع النوعي فيه الضرب الاول من النوعي فيكون الكلامان  
متوافقين غير متخالفين وان اراد به مطلق الوضع النوعي  
بقسميه فكلامه الذي ذكره في اثباته لا يدل عليه بوجه  
اذا الخصم ايضا معترف بان الدلالة على المعنى في عامة المعاني  
الحقيقية بنفس الدال سواء كان الدال هو اللفظ او الهيئة  
والصيغة وان الدلالة على المعنى المجازي في عامة المعاني

المجازية ليست بنفس اللفظ المجازي بل بواسطة امر خارج  
عنه فذلك يقول بتحقيق القسم الثاني من قسمي الوضع  
النوعي في المجاز وظاهر ان مثله لا يقال بالرأي والقياس  
مالم يظفر على ما يدل في كلام ائمة الوضع واللغة وان مثل  
المحقق التفتازاني موثوق في النقل عنهم خصوصا فيما  
يتعلق بالوضع واللغات فخلاصة كلامه حينئذ ان الضرب  
الاول من الوضع النوعي يتحقق عند القوم في عامة ما يدل  
بالصيغة والضرب الثاني يتحقق عندهم في المجاز وان عامة  
الالفاظ الموضوعات بالالفاظ الشخصية وعامة الصيغ  
والهيات الموضوعات بالضرب الاول من ضربي الوضع  
النوعي ففهم المعاني الحقيقية منها انما نشأ من ثبوت الوضع  
والتعيين ومن ملاحظته عند الاطلاق حتى لو لم يتحقق  
الوضع او لم يعرف السامع لم يتحقق الفهم وان عامة المعاني  
المجازية ففهمها انما نشأ من قيام القرينة عند الاطلاق لا من  
تعيين الواضع ومعرفة السامع اياه حتى انه لو لم يعرف  
تعيين الواضع وجواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان  
الفهم والدلالة على حاله فالمراد من قول المحقق التفتازاني  
حتى لو لم يثبت من الواضع الى آخره انه لو لم يثبت ذلك عند  
السامع ولم يعرفه عند الاطلاق والاستماع لانه لو لم يثبت



رأسا لا عند السامع ولا في نفس الامر بخلاف الموضوع  
 بالوضع الشخصي والموضوع بالوضع النوعي الاولى فانه لا بد  
 فيهما من ثبوت التعيين من الواضع وكون ذلك التعيين ملحوظا  
 للسامع واما في القسم الثاني من الوضع النوعي فانه يكفي فيه  
 ثبوت التعيين من الواضع ولا يلزم ان يكون ملحوظا عند  
 الاطلاق وهذا ما قيل فرق بين مصاحبة الشيء وملاحظته  
 ففي الاول لا بد من المصاحبة والملاحظة وفي الثاني يكفي  
 بالمصاحبة ولا يلزم الملاحظة وهذا مثل ما قالوا ان اسماء  
 الاجناس مثل رجل وفرس تدل على مفهومات معينة  
 في انفسها تتميز بعضها عن بعض مع ان ذلك التعيين  
 لا يلزم ان يكون ملحوظا حين الفهم والدلالة بل يكفي ثبوت  
 التعيين في نفسه وهذا المقام لصعوبته قد خفي على الكثير  
 فلهذا در المحقق التفاتنا الى ما ادق نظره وما امتن **اختلاف**  
 في كلمة لو بعد اتفاقها بانها تجي لامتناع الثاني لامتناع  
 الاول وتجي للدلالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى  
 القطع بانتقائهم بما بان مجيئها لهذا المعنى هل هو في العرف  
 الخاص او في العرف العام فذهب الى الاول المحقق التفاتنا الى  
 والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق التفاتنا الى في شرح  
 التلخيص بعد بيان معنى كلمة لو على اصل اللغة وبعد رد كلام

ابن الحاجب واتباعه فيه واما ارباب العقول فقد جعلوا لو  
 وان ونحوهما اداة للتلازم بدلالة على لزوم الجزاء للشرط  
 من غير قصد الى القطع ولذا صح عندهم استثناء عين المقدم  
 نحو لو كانت الشمس طالعة فانهما موجودا لكن الشمس  
 طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الشيء  
 للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء الملازم من  
 غير التفتات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي لانهم  
 يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصدقات  
 ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء الملازم  
 بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على  
 قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله  
 تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا اظهر ان الغرض  
 منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد  
 وقال قدس سره في حاشية شرح التلخيص يفهم من ظاهر  
 كلامه ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية  
 لارباب العقول وان الآية الكريمة واردة على مقتضى  
 او غرضهم وفيه بعد جدا والحق انه ايضا من المعاني المعبرة  
 عند اهل اللغة الواردة في استعمالهم عرفا فانهم قد يقصدون  
 الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد



فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فتستدل بعدم الحضور  
على عدم كونه في البلد ويسمى علماء البيان مثله بالطريقة  
البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول كالمعنى الثالث  
الذي سيذكره في نعم العبد صهيب ولم يخف الله لم يعصه  
قال مولانا الحفيد قد حل الشعر في قوله تعالى وما علمناه  
الشعر على القياس الشعري في حاشيته المطالع على ما يتبادر  
منه ثم انه قد سبق منه تجوز ان يقع غير العربي في القرآن فلم  
لا يجوز ان يقع ما كان على القواعد الميرانية في القرآن  
النازل بعد تقرير القواعد الميرانية اقول لاحاجة الى هذا  
الجواب لا نأقول معنى قول المحقق التفازاني واذا تصفحنا  
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر وجدنا  
استعمال كلمة لو في كلام العرب على قاعدة  
اهل اللغة اكثر ومعنى قوله ولكن قد تستعمل على  
قاعدة تهم قد تستعمل في كلام العرب ايضا على قاعدة العرف  
العام مطابقا رباب المعقول فيكون المعنيان كلاهما معنى  
لغويا او من العرب عنده غايته ان الاول اصل اللغة والثاني  
عرف وان المعنى الثاني توافقا لاصطلاح رباب المعقول  
وتوافق الاصطلاح حين في معنى يجوز عند المحقق التفازاني  
بل توافق الاصطلاحات الاربعة فيه كما في التلويح وقد اشار

المحقق الجرجاني ان يكون هذا المعنى الذي ذكرناه مرادا للمحقق  
التفازاني حيث قال يفهم من ظاهر كلامه ان المعنى الثاني  
الحل لكنه قال والحق انه ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة  
الحل فيشعر ان كلام المحقق التفازاني غير صحيح الا ان يقال  
مراد المحقق الجرجاني من هذا الكلام انه يفهم من كلام التفازاني  
معنيان احدهما هو الظاهر وثانيهما خلاف الظاهر فليحمل  
مراده على المعنى الذي هو خلاف الظاهر لانه هو الحق  
لا على المعنى الذي هو الظاهر لانه غير صحيح \* اختلافنا  
في ان الاصل والاستعمال العربي هل هو دخول الباء على  
المقصور او دخولها على المقصور عليه فذهب الى الاول  
المحقق التفازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق  
التفازاني في حواشي الكشف قديد خل الباء في المقصور عليه  
كما قال في الحمد لله دلاله على اختصاص الحمد به تعالى والشايع  
العربي هو الاول اعني دخوله على المقصور والمصور وقال مواضع  
آخر منه في تفسير قوله تعالى اياك نعبد والمعنى نخصك بالعبادة بك  
اي نجعلك منفردا بها لان نعبد غيرك وهو الاستعمال العربي  
ولو قيل تخص العبادة بك كان استعمالا عرفيا وفي التلويح  
استعمال الباء في المقصور عليه قليل الا انه يتبادر اليه الوهم  
كثيرا حتى انه يحمل الاستعمال الشايع على القلب وقال



المحقق الجرجاني في حواشي الكشف ان الاختصاص وكذا  
الخصوص والتخصيص يقتضي بحسب مفهومه الاصل ان يدخل  
الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اي صار  
مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره ومنه قوله وما الله بخدف  
الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره وهذا  
عربي كثير الا ان لاكثر في الاستعمال او خال الباء على المقصور  
وذلك لان تخصيص شئ باخر في قوة تمييز الاخر به فاستعمل  
فيه مجازا مشهورا \* اختلفا في الشرطية بان اعتبار  
اهل العربية واعتبار المنطقيين فيها هل هما مختلفان او  
ان الاعتبارين واحد لا يختلفان فذهب الى الاول المحقق  
التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح التلخيص  
نا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند  
اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيده  
ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس  
وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب  
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بشئ الوجود للنهار وكذبها  
بعد مهملها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط  
والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم  
الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم

وكذبها بعد مهملها فكل من الطرفين قد انخاف عن الخبرة  
واحتال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الجملة في انها قول  
حازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها في ان طرفيها  
مؤلفان تأليفًا خبريًا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها  
ليس بان احد طرفيها هو الاخر بخلاف الجملة الا ترى ان قولنا  
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عنده  
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان تقديره النهار  
موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية  
قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وقال المحقق  
الجرجاني اذا قلت ان ضربني زيد ضربه فلو كان معناه  
اضربه في وقت ضربه اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق  
الضرب منك مع ذلك القيد فاذا فرض انتفاء القيد اعني  
وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الخبر  
الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير  
ذلك الوقت او لم يوجد ذلك باطل قطعاً لانه اذا لم يضربك  
ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربك ضربه عد كلامك  
هذا صادقا عرفا وادعى فظهر ان الحكم الاخباري متعلق  
بارتباط احد طرفين بالآخر لا بالنسبة بين اجزاء الجزاء وان  
ما ذهب اليه الميرانيون لا يخالف كلام اهل العربية كيف



وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم  
وقد صرح النحويون بان كل المجازات تدل على شبيهة الاول  
ومسببة الثاني وفيه اشارة الى ان الحق هو الارتباط بين الشرط  
والجزاء نعم كلام السكاكي يوافق ما اختاره الشارح وبذلك  
اغتر فنسبه الى اهل العربية باسمهم لكنه كلام ظاهري ربما  
دعاه اليه ما رآه من جعل الشروط قبودا للمستند ضبطا للكلام  
وتقليل لا لانتشار او ربما اوهمه صحة ذلك بما قد يقال ان قولك  
ان جيتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك على تقدير مجيئك  
او وقت مجيئك ولذلك عرف الحكم الخبري في صدر كتابه  
بما يخص بالجملة ويرد عليه ان المقصود من تنزيله بذلك المنزلة  
التنبية على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد على ان الغرض  
الاصلي معرفة كون الجزاء معلقا لا معرفة كونه معلقا عليه  
وماتوهمه فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من قولك  
على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والالم يكن صحيحا لما قررناه  
اورد عليه بان توهم اتحاد الكلامين اعني كلام اهل العربية  
والميزنيين غير صحيح فان المحققين من اهل العربية مصرحون  
بمنههم قال السيرافي جواب المجازاة هو اخبار ووعد فيه  
يقع التصديق والتكذيب والوفاء والاخلاف ولا يرى انك  
اذا قلت ان جاء زيد اعطاه عمرو دينار لم يقع لك بمجيئ زيد

ولا بتأخير تصديق وتكذيب وانما يقع لك التصديق والتكذيب  
باعطاء عمرو اياه الدينار ومنعه اياه بعد مجيئه هذا كلامه  
وهو صريح في ان التصديق والتكذيب لا يرجعان الى الربط  
بين جزئي الشرطية بل الى تحقق الجزاء بعد تحقق الشرط  
وخلافه وقال الفاضل الرضى جزاء الشرط وجواب القسم  
كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية وهذا  
كما ترى اشعار من الفاضل الرضى ايضا بما قلنا  
وقد اتفق علماء هذا الفن كصاحب المفتاح والبيان  
والتلخيص وغيرهم على جعل الشرط قيد للجزاء كسائر  
القيود وكفى بهم قدوة في اختلافهم في ان ذكر طرفي التشبيه  
هل هو لاينا في الاستعارة او مناف لهما فذهب الى الاول  
المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح  
التلخيص قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما  
وضع له والمراد بما وضع له ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه  
فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له  
اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به نحو  
زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان  
معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بما وضع له  
لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة



عن المجازى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة  
وغيرها فاسد في الامثلة المذكورة لبس بمجاز لكونه مستعملا  
فيما وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل  
فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاعة فيكون مجازا  
او استعارة كما في رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا  
دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوف وان التقدير  
زيد كاسد وقال في التلويح هو استعارة بتفسير الجمهور ايضا  
لكونه مستعملا في المشبه المتروك وهو الرجل الشجاع لا  
في معناه الحقيقي ليفتقر الى تقدير اداة التشبيه بدليل قولهم  
زيد اسداى مجترى صائل والطير اغرته عليه اى باكية  
وقال المحقق الجرجاني في شرح المفتاح اذا عرفت ان وجود  
طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك  
لما عرفت المشبه ما لم يكن متروكا بالكلية مضر باعنه صفحا  
لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام يشعر  
بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة  
في الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به عرفت به ان وجود  
طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديرية  
او معنوية يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه اى الاستعارة  
واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود

الطرفين لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب  
الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد لبس بتشبيه بل استعارة  
لخروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان مثل  
هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحان من باب  
التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه  
او لا **اختلافا** في ان الالفاظ الموضوعات بازاء معنى هل  
هى موضوعات ايضا لانفسها بوضع غير قصدي واعلام  
لها او لبس شئ منها اعلاما لانفسها ولا موضوعات لها  
بشئ من الالفاظ لاقصدا ولا ضمنا فذهب الى الاول المحقق  
التفتازانى والى الثانى المحقق الجرجاني قال المحقق التفتازانى  
في حاشية الكشاف ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسم كان  
او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث  
دلالة على ذلك الحرف والاسم والفعل ففي قولنا خرج زيد  
من البصرة خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر  
ان كلاما من الثلاثة محكوم عليه بالفعل والاسم والحرف حيث  
يقال خرج فعل ماض وزيد اسم علم ومن حرف جر  
فتجعل كلاما من الثلاثة محكوما عليه لكن بوضع غير قصدي  
لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى سماه وقال  
المحقق الجرجاني في حاشية الكشاف وفيه نظر لان دلالة  
الالفاظ لانفسها ليست مستندة الى وضع اصلا لوجودها



في المهملات بلا تفاوت وجعلها محكوما عليه لا يقضى كونها  
اسماء لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن  
الفاظها بل هو جار في الالفاظ المهمة كقولنا جسق مركب  
من ثلاثة احرف ودعوى ان الواضع وضع المهملات بازاء  
انفسها وضع قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا  
الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قوا عد اللغة  
على ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يساعد عقل ولا نقل  
وانما ارتكبه تفصيا عن الزام الاشتراك في جميع الكلمات  
وتحقيقه انه اذا اريد الحكم على لفظ بنفسه لم يحتاج هناك  
الى وضع ولا الى الدال على المحكوم عليه للاستغناء بذاته عما  
يدل عليه فيشاركه الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند  
التلفظ بها انفسها وانما يحتاج اذا لم يكن المحكوم عليه لفظا  
او كان ولم يتلفظ به فينصب هناك ما يدل عليه ليتوجه الحكم  
اليه وما وقع في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن اخواتها  
اسماء الالفاظ الدالة على معانيها واعلام لها فكلام تقريبي  
قالوا ذلك لقياسها مقام اسماء الاعلام في تحصيل المراد  
والجواب انا نقول من طرف الخصم انا نعلم قطعا ان قولنا  
جسق مهملة يفيد الخاطا فائدة تامة وما هو كذلك فهو  
كلام ليسكن الجزء الاول منه لم يوضع بازاء معنى فهو ليس  
بكلمة من هذه الحثية لكننا نفهم منه نفسه حين الاطلاق

فهو كلمة بهذا الاعتبار يصح جعله جزءا من الكلام وايضا انا  
نعلم قطعا ان في الجزء الاول من هذا التركيب دلالة على شيء  
غير الدلالة العقائدية وليس هذا الشيء غير نفسه والا لزم  
خلاف الفرض لفرضنا انه مهملة فهذه الدلالة الثابتة انما  
نشأت من تعيين احد غير طبيعة اللفظ او ثبت من طبيعة  
اللفظ والثاني مذهب مردود واعرض عنه المحققون حتى  
القاتل فثبت الاول وايضا فانا نعلم قطعا ان الجزء الاول  
في هذا التركيب محكوم عليه باتفاق من المعترض ايضا ولا شيء  
من المحكوم عليه مناف للاسم وايضا فانهم حكموا على الاشياء  
المسترة في الافعال بالاسمية مع انها ليست من قبيل لفظ  
ولا حرف ولا صوت فاذا حكموا عليها بالوضع والتعيين مع  
كونها معدومة في انفسها فهم بالحري ان يحكموا باسمية  
المهملات من حيثية دلالتها على انفسها وايضا فانا لم نجتمع  
بواضع اللغة ولم نسمع منه تعيينه الالفاظ بازاء معانيها  
ولم تثبت كثيرا من الاوضاع اللغوية ولم تميز المعاني الحقيقية  
عن المحازية الابطنون وتخمينات نشأت من استعمالات  
اهل الكلام ومحاوراتهم وخطاباتهم فاذا راينا تركيبات  
مفيدة فائدة تامة وقد كانت العمدة في جزئياتها مهملا حكمنا  
على ذلك لمهملا ظنا وتخميننا بالوضع والتعيين في الجملة



فالقول بان دعوى ان الواضع وضع المهملات بازاء انفسها  
وضعا قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج  
عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة مجرد استبعاد اذ الخصم  
ان يقول ان المكابرة والخروج ان اراد لزومه من ادعاء  
وضعها بازاء معان غير انفسها فسلم فلا يضرنا وان اراد  
لزومها من ادعاء وضعها بازاء انفسها فهو اول المسئلة  
وعين النزاع ودعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة  
فقوله على ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يساعد عقل  
ولا نقل ان اراد ان ذلك الاثبات يصادم البداهة ويخالف  
نصريحات ائمة اللغة فالاول غير واقع كما سمعت والثاني  
يحتاج الى البيان وان اراد انه يخالف معقولا نشأ من برهان  
عقلي فعليه البيان والثاني على حاله ثم قوله وتحتية الحقيقة الى  
قوله عند التلفظ بهما انفسها مشكل جدا اذ نعلم قطعا انا  
اذا قلنا خرج فعل ومن حرف مثلانبت كون لفظي من وخارج  
في هذين التركيبين محكوما عليهما كما اعترف به القائل وايضا  
ففهما نفس اللفظ فهما اما نشأ من ذات اللفظ وطبيعته  
او من تعيين احد غير ذات اللفظ فالاول لم يرض به القائل  
ايضا فثبت الثاني بالضرورة لا يقال ان عدم رضا القائل  
نما هو صدور دلالة الفاظ على معانيها الموضوعية بازائها

من انفسها لادلائها على نفسها بنفسها لانا نقول لا قائل  
بالفصل فقوله لم يحتاج هناك الى وضع ولا الى الدال ان اراد  
انه لم يحتاج الى تعيين احد غير ذات اللفظ كما هو الظاهر من  
كلامه فهو رجوع الى المذهب المردود من حيث لا يشتر  
وان اراد انه لا تعيين هناك اصلا من نفس اللفظ ولا من غيره  
فهو قول بثبوت الاثر ولا مؤثر هناك ولم يقل به احد من  
الحكيم والمتكلم وان اراد انه لا يحتاج فيه الى الدال مطلقا  
فهو قول بثبوت النسبة بلا تحقق طرفيها ولم يقل به احد  
وان اراد انه لا احتياج الى دال هناك غير نفس اللفظ فهو  
كذلك لكن الكلام في التعيين كما تحققت في اختلافنا  
في مقدمة الكتاب بعد انفاقهما في ثبوت مقدمة العلم  
فالمحقق التفتازاني ذهب الى ثبوتها عندهم ايضا والمحقق  
الجزجاني الى عدم ثبوتها عندهم قال في شرح التلخيص  
يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كعرفة حده وغايته  
وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت  
امام المقصود لارتباطها بها واتفاق بها فيه سواء توقف عليها  
ام لا وقال المحقق الجزجاني في حواشي شرح التلخيص اثبت  
في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو المشهور  
في الكتاب ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل



عليه من كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم وقد اختلف  
المقالة وطال النزاع بعد هذين الخبرين في ان الحق في طرف  
من فن مصوب رأى المحقق الجرجاني وهم كثيرون ومن  
مصوب رأى المحقق التفتازاني واطال كل من الفريقين  
في ترجيح ماسلك سيما الفرقة المصوبة رأى المحقق الجرجاني  
وما اتى كل من الفريقين مافيه شفاء العليل اورواء العليل  
فعند ذلك نقول وبالله التوفيق انه قد ورد في كتب العربية  
مثل الفائق والمغرب مقدمة الكتاب بمعنى اول الكتاب  
وقد ذكر المصنف في المقدمة التي في هذا الكتاب اعني كتاب  
التلخيص امورا بعضها مذكور في كتاب المفتاح في آخر  
المعاني والبيان وبعضها غير مذكور في كتاب من كتب  
المعاني والبيان وانما استنبطها المصنف بحجته كما صرح  
به في الايضاح الذي وضعه كما شرح للتلخيص فالامر ان  
المذكور ان لا يصح ان يجعل شيئا منها ما يتوقف عليه الشروع  
في العلمين اما ما ذكره صاحب المفتاح فظاهر واما ما استنبطه  
المصنف بحجته فربحته فلا يصح فيه توقف الشروع  
في العلمين عليه انما يتوقف الشروع عليه لا لئلا يترتب ائمة المعاني  
في اول تصانيفهم ذكره لعدم صحة شروعه في شارع في العلمين  
المذكورين بدونه ح وقد صرح المصنف في الايضاح كما

سمعت انه ما ذكره احد من ائمة الفن في كتبهم لاقى او ائمة  
ولا في او اخرها فاعلم من ذلك قطعا ان ليس المقدمة في هذا  
الكتاب ما لا يمكن شروعه في فن المعاني والبيان  
بدونها بل يصح الشروع في العلمين المذكورين بدون  
معرفة ما فيها فثبت بذلك قطعا ان ليس مراد المصنف من  
المقدمة ههنا ما هو المشهور راعى ما يتوقف عليه في العلم  
وقد ذكره ارحام الفنون الثلاثة وقبل شروعه فيها  
فعلما انها ليست من الفنون الثلاثة وقد نظرنا في المذكورات  
فيمها فوجدنا الجميع ينتفع بها في الفنون الثلاثة فحصل لنا  
من ذلك ان مقدمة كتاب التلخيص شيء قدم امام المقصود  
اعني الفنون الثلاثة لا ارتباط الفنون بهذا الشيء المقدم  
وثبوت الانتفاع في الفنون الثلاثة به فعلما من ذلك قطعا ان  
الخطيب استعمل لفظ المقدمة في هذا الكتاب في معنى ما  
قدمت اتمام المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع بها فيه فقول  
المحقق الجرجاني اثبت في هذا الكتاب مقدمة الكتاب وهو  
اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من  
اطلاقاتهم ان اراد به لفظ مقدمة الكتاب بمعنى انه لم يرد  
في كلامهم هذه الكلمة فقد سمعت ورودها على ما نقله  
الفائق والمغرب وان اراد استعمال هذه الكلمة في معنى ما



قد مت امام المقصود الخ وتعيينها له فنقول ح ان اراد انه لم يثبت من واضع اصل اللغة ولا من اهل العرف العام ولا من اطلاق الشرع تعيين هذه الكلمة لهذا المعنى فسلم ولا يضر ذلك المحقق التفتازاني وان اراد انه لم يثبت من اهل العرف الخاص اعنى فن المعاني والبيان استعماله في هذا المعنى وتعيينها له فقير مسلم اذ قد سمعت انه يفهم من كلام الخطيب فهمما محققا لا ريب فيه انه استعمال هذه الكلمة في هذا المعنى وانه من ائمة الفن وانا لانعلم اوضاع الالفاظ وتعييناتها الامن استعمال ارباب الاوضاع في تلك المعاني او لا يرى ان الاستعارة المكنية عند السكاكي هو التشبيه المراد به التشبيه به وعند الخطيب هو التشبيه المستعمل في النفس على ما زعموا واشهر عندهم وعند صاحب الكشاف هو التشبيه المراد به المرموز ولا معنى لكون الاستعارة عند كل من هذه الائمة الثلاثة لمعنى الا انه يستعمل الاستعارة في تلك المعاني ولا معنى لاستعمالها في ذلك المعنى الا انه وضع هذه اللفظة وعينها في العرف الخاص لذلك المعنى او لا يرى ايضا ان سيدنا علي رضي الله تعالى عنه علم الابواب الخيرية لابي الاسود الدثلي وامره بوضعها في الكتاب وانفق القوم على ان ما وضعه ابو الاسود ابواب قابلية وامر يسير في الغاية بالنسبة الى الابواب المكتوبة اليوم

في الكتب الخيرية فالمسميات الخيرية والالفاظ الموضوعية بازائها كانت في عهد ابي الاسود الدثلي قليلا جدا بالنسبة الى المسميات والالفاظ الموضوعية بازائها في عهدنا هذا وما تكثر هذه المسميات والالفاظ الابتناء الاستنباطات الخيرية من مستشهدات العرب فجاء الخليل مثلاً بعده فاستنبط اشياء كثيرة فكثر المسميات فوضع لها الفاظ ثم بعده سيبويه واستنبط اشياء كثيرة باجتهاده زائدة على استنباط الخليل فزاد المسميات ايضا فوضع لها ايضا الفاظ حتى ان ابن مالك وابي حيان استنبطتا باجتهادهما اشياء كثيرة لم توجد في توالييف القدماء فزاد المسميات الخيرية فلا بد لها من اسم تدل عليها فاذا كان المسميات الصناعية لها اسما خاصا ووضعها ارباب الفن في عهدهم واولادهم لها وتبع لهم من جاء بعدهم في الاطلاق فلصاحب التلخيص ان يستعمل لفظا من كتابه مثل المقدمة فيما اراده من المعنى مع انه ليس من المسميات الصناعية وقد وقع الاستعمال والوضع الصناعي منه ومن امثاله قبل المقدمة اولى بالجواز والوقوع والحب انهم ايدوا استعمال مقدمة الكتاب في هذا المعنى اي ما قدمت امام المقصود اه بكلام محي الدين النووي وبكلام شمس الدين الاصفهاني د فعلا شكال المحقق الجرجاني والخطيب لبس يادني



كعبا منها سيما في العربية سيما في المعاني والبيان **اختلغا**  
 في التعريفات اللفظية بانها راجعة الى التصديقات وانها  
 غير راجعة اليها بل باقية على حالها كسائر التعريفات التي  
 هي من قبيل التصورات فذهب الى الثاني المحقق التفتازاني  
 والى الاول المحقق الجرجاني قال قدس سره في حاشية شرح  
 المختصر وما اوضحناه من ان الحد لا يمنع انما هو في الحد الحقيقي  
 والرسمي ايضا لا تنقل الحكم فيهما واما التعريف اللفظي سواء كان  
 بالمفردات او في حكمها فماله التصديق بان هذا مفهوما مدلغة  
 او شرعا فيقبل لمنع وطلب البرهان الذي هو النقل **اختلغا**  
 في الاستعارة بالكناية بان فيها اقوالا ثلاثة قول القدماء وقول  
 صاحب المفتاح وقول صاحب الايضاح واقوالا اربعة رابعها  
 قول صاحب الكشف فذهب الى الاول المحقق الجرجاني  
 والى الثاني المحقق التفتازاني قال في حواشي الكشف ونحن  
 في عويل من اختلاف اقوال القوم الى ثمة حيث فهم من كلام  
 القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية  
 كالسبع مثلا وصرح صاحب المفتاح انه اسم المشبه المستعمل  
 في المشبه به كالمثبة المراد منها السبع وصاحب الايضاح انه  
 التشبيه المضمحل في النفس حتى ظن بعض الناظرين في هذا  
 الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الاظفار من حيث كونها

كتابة عن استعارة السبع المنيعة وفي قولنا شجاع يفترس اقترانه  
 الافتراس مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية  
 عن استعارة الاسد للشجاع اذا كناية لانا في ارادة الحقيقة  
 ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة اعني اثبات الاسدية  
 للشجاع والجمالية للعهد للقطع بانه لبس كناية من المسكوت  
 نفسه بل دال على مكانه وقال قدس سره اراد بذلك الناظر  
 صاحب الكشف يعني انه فهم من عبارة الكشف معنى اخر  
 غير الثلاثة وحدث بذلك في الاستعارة قول رابع افزاد في طنبور  
 العويل نعمة اخرى ولعمري ان نسبة هذا الفهم اليه سهو  
 عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلة وكيف يتصور فهم بهذا المعنى  
 مع ان عبارته صريحة في خلافة بحيث لا يشبهه على من له ادنى  
 مسكة وان شئت حقيقة الحال فاستمع لهذا المقال فاطال  
 في ذلك تركنا نقله حذرا عن الاطالة **اختلغا** في التشبيه  
 التمثيلي بانه اشترط فيه تركيب الطرفين او لم يشترط فيه ذلك  
 فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني  
 قال صاحب التلخيص في تعريف التشبيه التمثيلي وهو ما وجهه  
 منترغ من متعدد كما مر في مثل المحقق التفتازاني لما مر بتشبيه  
 الثريا بعنقود وتشبيه الشمس بالمرآت في كف الاشكال وقد صرح  
 اولا بانها من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد وان كان وجه التشبيه



فبهما مر كبا وقال المحقق الجرجاني ان المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مر كبا من متعدد هو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد الا يرى ان المصرد علي السكابي في عده التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من الجوار وقال الشارح هنا تشبيه التمثيل ما يكون جهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد فانظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعي التركيب حيث جعله احتراز عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله ان يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى **اختلفا** في حقيقة الالتماس فقال المحقق الشريف في تعريفه الالتماس هو الطلب مع التساوي بين الامر والمأمور في الرتبة وقال المحقق التفازاني في شرح التلخيص الالتماس انما يقال في المرف لا طلب على سبيل النوع من التضرع لا الى حد الدعاء **ملاحظة** في ان البعضية التي تدل عليها من التبعيضية هل هي البعضية المنافية للكلية او هي البعضية الابر المنافية لها فذهب الى الاول المحقق التفازاني والاشعري المحقق الجرجاني قال في التلويح البعضية التي تدل عليها من التبعيضية

المجردة المنافية للكلية لا البعضية الشاملة لما في ضمن الكل لاتفاق النجاة على ذلك حيث احتاجوا الى لتوفيق بين قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم الى ان قالوا لا يبعد ان يغفر جميع الذنوب لقوم وبعضها لقوم اذ خطاب البعض لقوم نوح عم وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب احد الى ان البعض لا يتنافى الكلية وقال المحقق الجرجاني في حواشي التلويح الفاضل الرضي صرح بعدم المنافاة حيث قال ولو كان الخطاب خطابا الى امة واحدة ايضا فغفران بعض الذنوب لا يتنافى في غفران كلها بل عدم غفران بعضها لا يتنافى في غفران كلها وتحقيق كلام المحقق التفازاني ان البعضية على قسمين بعضها شاملة لما في ضمن الكل من الاجزاء وهي التي لاتنافى الكلية وبعضها مجردة بمعنى بعض فقط وهو الذي يتنافى الكلية فانسب الى القسم الاول من البعض ينسب الى الكل ايضا وانسب الى القسم الثاني لا يصح نسبة الى الكل لارادة البعض فقط بمعنى ان المنسوب انما ينسب الى البعض دون الكل وليس البعض الاخر منه غير منسوب ومدلول كلمة من التبعيضية عند القوم انما هو القسم لثاني لا الاعم من القسمين ولا القسم الاول فقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم انا حمل كلمة من على التبعيض ليكون المعنى على



ما قالوا يغفر الله سبحانه وتعالى بعضا من ذنوبكم والبعض الآخر  
يبقى غير مغفورة لكم وفيه الاشكال بقوله تعالى ان الله يغفر  
الذنوب جميعا ويدفع بان مغفرة الذنوب جميعا بحيث لم يبق  
منه ذنب غير مغفور بالنسبة الى قوم ومغفرة بعض الذنوب فقط  
بحيث يبقى البعض غير مغفور على ما هو - ومدلول كلمة الثابتة  
من الواضع بالنسبة الى قوم اخر - لا اشكال فلو كان معنى  
من التبعية البعض الغير المقيد بالتجريد والخصر على  
البعض فقط بل البعض الشامل لما في ضمن الكل من الاجزاء  
لم يكن مغفرة البعض بهذا المعنى متافية لمغفرة الكل فاجابوا  
اذن في التوفيق بين الآيتين الكريمتين الى ما قالوا لا يعد فهذا  
الصنيع من النجاة يدل دلالة قطعية على ان معنى من التبعية  
الثابت عن الواضع البعضية المجردة المتافية للكلية لا البعضية  
الشاملة لما في ضمن الكل من الاجزاء فاقاله المحقق  
الجرجاني بان الفاضل الرضى صرح بعدم المتسافة حيث قال  
ولو كان الخطاب خطا بالامة واحدة فغفران  
بعض الذنوب لا يتناقض غفران كلها الخ ان اراد من البعض  
القسم الاول من القسمين المذكورين فسلم ان غفران بعض  
الذنوب في نفسه لا يتناقض غفران كلها لكن القوم لم يجعلوا  
ذلك مدلول كلمة من التبعية كما تحقق ففهم الثقات في النقل

عن الواضع وللواضع الوضع والتعيين كيف شاء او الثابت  
عن الواضع باتفاق جم غفير وجع كثير هو القسم الثاني وان  
اراد القسم الثاني منهما فقوله فغفران بعض الذنوب لا يتناقض  
غفران كلها فاسد لما تحقق وتبينت لا يقال ان الفاضل  
الرضي من جملة النجاة ومن جملة الناقلين عن الواضع فاحتمل  
ان يكون مدلول كلمة من عند الواضع هو القسم الاول بناء  
على نقله لانا نقول انهم اتفقوا في النقل عن الواضع على كون  
مدلولها عند الواضع هو القسم الثاني فقط فلا يسمع من  
شخص واحد نقل رواية يخالف ذلك النقل لنقل جم غفير  
وجمع كثير عن ذلك الواضع **اختلفا** في الاضافة لادنى  
ملازمة مثل كوكب الخرقاء بعد اتفاقهما على ان هذه ليست  
بحقيقة بل مجازيان مجازيتهما من قبيل المجاز العقلي او من قبيل  
المجاز اللغوي فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني  
المحقق الجرجاني قال المحقق التفتازاني في شرح المفتاح  
فلاضافة لادنى ملازمة تكون مجازا حكما مشعرا يجعل تلك  
الملازمة بمنزلة الملازمة الكاملة الاضافة وقال المحقق  
الجرجاني في شرح المفتاح الهيئة التركيبية في الاضافة الملازمة  
اموضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف  
بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في ادنى ملازمة كانت مجازا



لغويا لا حكيميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف  
النسبة عن محلها الاصل الى محل آخر لاجل ملائمة بين  
المحلين وظاهرانه لم يقصد صرف نسبة الكوكب الى الحرقاء  
بواسطة مناسبة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور  
جدها في تهئية ملابس الشتاء فجعلت هذه الملابس بمنزلة  
الاختصاص السكامل وفيه لطف قال بعض الفضلاء ورده  
مردود اما اول فلان مرتبة المجاز اللغوي ان يكون لفظ  
والهيئة التركيبية ليست كذلك واما ثانيا فلان صرف النسبة  
عن محلها الاصل الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ  
والحق مذهب الشيخ كما اعترف به المعترض ايضا في تحقيق  
قول الشارح في مباحث الحقيقة والمجاز العقليين وظن ان هذا  
تكلف والحق ما ذكره الشيخ واجاب عنه بعض الفضلاء اما  
عن الاول فبان الشيخ ذكر في الشفاء كون الهيئة جزءا من اللفظ  
ورد بان المحقق الجرجاني نقل في حاشيته المطالع عن الشيخ  
ان الهيئة التركيبية ليست لفظا فلا يكون جزءا من اللفظ  
واجيب عن الرد بوجهين احدهما يجوز ان يكون هذا نقلا  
عن الشيخ ولم يكن ارتضاه والثاني لو سلم ارتضاؤه فله  
ان لا يسلم لزوم كون المجاز اللغوي لفظا واخذه في تعريفه بناء  
على الاعم الاغلب واما عن الثاني فلان المحقق الجرجاني ملتزم

ان يكون المجاز الحكمي مصروفا عن محله الاصل غايته انه  
لا يلتزم ان يكون هذا الاصل امرا محققا بل يكفي كونه امرا  
موجودا ثم قال السيد وبالجملة استعمال المركب الاضافي لادنى  
ملائمة استعمال المادى فيما يقع تحقق وقوعه وقد جعل  
القوم الثاني من قبيل المجاز اللغوي فكذا الاول وفيه ان الثاني  
لا يدل على النسبة بخلاف الاول فان الهيئة فيه تدل على نسبة  
شيء الى شيء وعادة القوم في مثله اذا صرف تلك النسبة عما هو له  
محققا او مقدر ان يسموا تلك النسبة بمجازا حكيميا ومجازا عقليا  
لا بمجاز لغويا فتلخيص كلام المحقق التفتازاني ان هذا التركيب  
اعني كوكب الحرقاء مثل تركيب انبت الربيع البقل فكما ان الطرفين  
في هذا التركيب على حقيقة كذلك الطرفين في ذلك التركيب  
فكما ان لباس الذي حكمنا عليه بالمجاز في هذا التركيب  
لفظا مثل الطرفين بل هو ارتباط احدهما الطرفين الى الاخر  
وبدل على هذا الارتباط الهيئة التركيبية في تركيب انبت الربيع  
البقل فكذا لباس الذي حكمنا عليه بالمجازية في ذلك التركيب  
اعني كوكب الحرقاء لفظا مثل طرفيه بل هو ارتباط احدهما الطرفين  
بالآخر وبديل على هذا الارتباط الهيئة التركيبية في تركيب  
كوكب الحرقاء فكما ان الحقيقة المحققة في الارتباط المحقق  
في تركيب انبت الله البقل حقيقة عقلية لا حقيقة لغوية فكذلك



الحقيقة المتحققة في الارتباط المتحقق في اصل هذا التركيب  
اعني كوكب الله بل كوكب السماء ايضا حقيقة عقلية لا لغوية  
لا يقال الاختصاص المستفاد من المثال الذي ذكرته اعني  
كوكب السماء ليس هو الاختصاص الكامل اعني نسبة المملوك  
الى المالك كما في الاول اعني كوكب الله فلا يصح مثالا لاصل  
هذا التركيب لانا نقول لا يجب المالك الحقيقي في الاختصاص  
الحقيقي بل يكفي في تحقق الاختصاص الحقيقي المالك الظاهري  
المصالح لان بعده العرف اختصاصا حقيقيا بدليل انهم قالوا  
يتحقق الاختصاص الحقيقي في غلام زيد مع انه لم يتحقق نسبة  
المالكية الحقيقة بينهما بل المالك الحقيقي هو الله تعالى فنسبة  
الكوكب الى السماء من قبيل نسبة الجزء الى الكل فاذا كان  
الغلام مع كونه خارجا عن زيد مختصا بزيد اختصاصا حقيقيا  
فالكوكب مع عدم كونه خارجا عن السماء اولى بكونه مختصا  
باسماء اختصاصا بعده العرف حقيقيا كما لا يخفى **في اختلاف**  
في ان الانشاء هل يقع خبرا بلا تأويل ام لا يقع ذلك الا بالتأويل  
فذهب الى الاول المحقق التفازاني والى الثاني المحقق الجرجاني  
قال المحقق التفازاني في شرح المفتاح وقوع الانشاء من  
الطلب وغيره خبرا كثيرا في الكلام والتأويل بتقدير القول  
على ما ذكره المص وغيره مما لا ضرورة اليه بل ياباه المعنى

في كثير

في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيما يجمل  
لخصوص مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى بل انتم لاهر حبابكم  
وفي مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك  
وقال المحقق الجرجاني في شرح المفتاح زعم بعضهم انه يجوز  
وقوع الانشاء خبر المبتدأ بلا تأويل والمشهور هو التأويل  
وذلك لان خبر المبتدأ يجب ان يلاحظ من حيث انه حال  
من احوال المبتدأ ونسب اليه سواء وقعت النسبة بينهما  
او استقيم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه  
ليس من احوال زيد اذا جرى على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا  
واما اذا قل بقول في حقه اضربه على انه يستحق ان يؤمر بضربه  
فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة خلا  
عنها قولك اضرب زيدا لان هناك امرت بضربه واشترت  
الى انه مستحق لذلك وقس عليه قوله تعالى بل انتم لاهر حبابكم  
واما مثل ابن زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدد  
لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ  
المذكور والخبر المقدم لادلى الخبر وحده **في اختلاف** في ان علم  
الاشتقاق هل هو جزء من علم التصريف او هو علم على حدة  
فذهب الى الاول المحقق التفازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال  
المحقق التفازاني في شرح المفتاح قد ذكر المص في صدر الكتاب



ان تمام علم التصرف بعلم الاشتقاق وجعله ساقى قسم واحد  
مختلط المسائل وان تمام علم النحو بعلمى المعانى والبيان ثم افرد  
لها قسما على حدة هو عمدة اقسام الكتاب وذلك لان علم  
الاشتقاق جزء من التصرف بلا شبهة وكذلك المعانى والبيان  
من النحو لظهور التايز بالامم والحد والفرض والموضوع  
والمسائل والتدوين وقال المحقق الجرجاني فى هاش شرح  
المفتاح الاشتقاق علم على حدة كما يدل عليه قول صاحب المفتاح  
فى خاتمة الكتاب اين هم عن علم الاشتقاق اين هم عن علم  
التصرف وقوله فى اوائل بحث المجاز وكانه تنبيه على ما عليه  
أمة الاشتقاق والتصرف ولا يخفى ان موضوعه ممتاز عن موضوع  
علم التصرف بالحشية المعتبرة فى موضوعات العلوم وانه لا اعتبار  
تأيز العلوم للأفراد بالتدوين ففى قال الاشتقاق جزء من  
التصرف بلا شبهة ففريد بلا مريته قال بعض الافاضل ان الاشتقاق  
جزء من التصرف او علم برأسه ففريد كلام فالجمهور على انه جزء  
من التصرف حتى قال اعظمهم الاشتقاق جزء من التصرف  
بلا شبهة الا ان الشارح المحقق خالفهم فى ذلك وجعله علما برأسه  
وسنده فى ذلك امور الاول كلام الزمخشري فى قسطاس  
العروض وهو هذا القسم الذى نقله ههنا عنه فانه جعله جزء  
من علم الادب وجعل التصرف جزء على حدة وجعل موضوع

كل منهما شيئا واحدا واعبر التباين بالحشية ولا يخفى انه يجوز  
ان يكون امر واحد موضوعا لعلوم متعددة ويكون التباين  
والاختلاف باختلاف الحشية على ما تقر فى مباحث الموضوع  
الثانى عبارة المص فى اوائل بحث المجاز حيث قال وكانه تنبيه  
على ما عليه أمة على الاشتقاق التصرف الثالث عبارة المص  
فى الخاتمة حيث قال اين هم عن تصحيح نقل اللغة اين هم عن علم  
الاشتقاق اين هم عن علم التصرف فهاتان عبارتان تدلان  
على ان الاشتقاق علم برأسه والافلام على لذكرك على حدة اكونه  
مندرجا فى التصرف واما وجه قول الجمهور فظاهرا لان القوم  
قد عرفوا التصرف بانه علم يعرف به احوال ابنية الكلام التى  
ليست باعراب ولا بناء ومقتضى هذا التعريف ان كل حال غير  
لاعراب والبناء مندرج فيه وكان من التصرف والاشتقاق  
كذلك فهو ايضا جزء منه كما حث الادغام والاعلام  
والنقاء الساكنين والوقوف ونحو ذلك والا فلا يكون التعريف  
مانعا والقوم مع مناقشتهم على هذا التعريف من جهات  
كثيرة لم يتعرضوا لذلك ولم يلزمه اعدم المنع بدخول الاشتقاق  
فالقول بانه علم على حدة جزم بان القوم كلهم محطون فى تعريفه  
وعدم الافراد بالتدوين وان لم يصلح دليلا برأسه على الجزئية  
لان امر بعينه ويؤيد كانه قليل لما كان التعريف شاملا



والتدوين معينا والاندراج مشعرا فكيف في كونه جزءا وبهذا قال  
من جعله جزءا انه جزء بلا شبهة وليس بقصود هم من حديث  
التدوين انه دليل مستقل برأسه كما توهمه الشارح المحقق  
بل المراد ما ذكرنا فالانصاف ههنا ان هذا امر راجع الى  
الاصطلاح الامشاح في الاصطلاح فن اصطلاح على جعله  
من مباحث الصرف وعدم جواز انه كسائر المباحث انصرف كما  
ذهب اليه انقوم واختاره الجمهور جازله ذلك ومن اصطلاح  
وعرف الصرف بنوع يمتاز عنه وجعل الموضوع ممتزا بالحيثية  
المعتبرة في موضوعات العلوم فلا كلام عليه فان اكل احد  
ان يصطلح على ما شاء واما تقسيم الذي ذكره جارا لله فبعد  
تسليم كونه نصا في كونه علما برأسه غير مندرج في الصرف  
ينبغي ان يحتمل على ان الامر كذلك عنده لانه شقة في اللغة والعربية  
وهو صاحب مذهب في هذا الباب فله ان يصطلح على ما يريد  
لما لاح له من دليل زغية الامر حيث ان يكون علم الاشتقاق امر  
اختلافيا كسائر المسائل الخلافية ولا معنى لتحطئه الجمهور بكلام  
صدر عنه فان كونه علما برأسه عنده لا يوجب فساد قول الجمهور  
وهذا ظاهر واما المعص فالحق ان الاشتقاق عنده جزء البتة  
لان تعريفه للصرف شامل وتدوينه للصرف جامع واما العبارة بان  
المستقلان على ذكره مع ذكر الصرف على حدة فيحتمل كل

منهما ان يكون لكسمة له في ذلك كما انه بعد البيان تارة من المعاني  
وجعله شعبة وتارة بعده علما على حدة وذكر اكل منهما تعريفيا  
ما دام عن اندراج الاخر تحت فله تحت كل لفظة زمرة وفي ضمن كل  
كلمة نكتة وحكمة وبهذا الاعتبار يجوز ان يكون كلام الزمخشري  
محمولا على انه عدم الاشتقاق الذي هو شعبة من الصرف علما  
على حدة وجزء من علم الادب لقوة امره وكثرة مباحثه  
وانما الامر على الاشتقاق بانواعه الثلاثة واما القول بان الاشتقاق  
يمتاز بنوع خصوصية فليس شيء لان كلامنا اجزاء الصرف  
كباحث الاعلال والابدال ونحو ذلك ممتاز بنوع خصوصية  
وكيف لا يكون كذلك وانه جزء منه واخص منه على انه قد ذكرنا  
ان فيه احتلا لا ما على ان هذا التقسيم ليس مذكورا في قسط اس  
المروض فقد رأينا مكتوبا على حاشيته في بعض النسخ وما  
وجدناه مسطورا في منته فبتأمل في هذا المقام فانه منزلة الاقدام  
في اختلافها في ان الضمائر واسماء الانشارات هل هو موضوع  
بالوضع اعم للموضوع له العام وهو موضوع بالوضع اعم  
للموضوع له الخاص فذهب الى الثاني المحقق الجرجاني والى  
الاول المحقق التفتازاني قال في شرح التلخيص في تعريف  
المعرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه قال قدس سره  
في بيان ذلك ان كلام اي المعبر في المعرفة هو التعيين عند



استعمال دون الوضع ايندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها  
من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لفظة انا مثلا  
لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به  
متكلم لا بعينه ولا بت موضوع واحد منها والا لكان في غيره  
مجاز اول لا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوع بعدد  
افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلي شامل  
للكل الافراد ويكون الغرض من وضعها استعمالها  
في افرادها المعنية دونه هذا ما توهمه جماعة والحق  
ما فاده بعض الفضلاء من انها موضوع لكل معين  
منها موضوعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء ولا الاشتراك  
وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا وانت وهذا  
مجازا لا لحقايق لهما اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لهما  
من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا  
مستبعد جدا كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفا ائمة اللغة  
في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج في نفي الاستلزام الى  
ان يتمسك بامثلة نادرة ~~في اختلاف~~ في ان كل واحد من المجاز  
بالزيادة والمجاز بالنقصان نحو لبس كمثلته شيء ونحو واسئل  
القرية هل هو عند الاصوايين مجاز بالمعنى المتعارف او ان  
اطلاق المجاز عليه بمعنى آخر فذهب الى الاول المحقق الجرجاني

والى الثانى المحقق التفتازانى قال المحقق الجرجاني في حواشى  
شرح التلخيص في آخر بحث الاستعارة في الحاشية المتعلقة  
على قول الشارح فان كان الحذف او لزيادة مما لا يوجب تغيير  
حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اى كمثل  
ذوى صيب وقوله تعالى فيمبارجة من الله تعالى اى فبرجة  
من الله تعالى فالكلمة لا توصف بالمجاز الى آخر ما قال يعنى  
ان المجاز ههنا بمعنى آخر سواء اريد به الكلمة التى تغير حكم  
اعرابها بحذف او زيادة كما ذكره المص او اريد به الاعراب  
الذى تغير الكلمة اليه بسبب احدهما كما يدل عليه ظاهر المفتح  
وفيه نظر لان الاصوليين بعد ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور  
وردوا في امثله المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان ولم يذكروا  
ان للمجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المفتح ونسبه  
الى السلف وزعم ان الاولى ان يعد ملحقا بالمجاز فالمفهوم  
من كلامهم ان القرية مستعملة في اهلها مجازا ولم يردوا  
بقولهم انها مجاز بالنقصان ان اهل مضر هناك مقدر في نظم  
الكلام فان الاضمار مقابل المجاز عندهم بل ارادوا ان اصل  
لكلام ان يقال اهل القرية فلما حذف اهل استعمل القرية  
مجازا فهى مجاز بالمعنى المتعارف سببه النقصان وكذلك قوله  
تعالى لبس كمثلته شيء في معنى المثل مجاز وسبب هذا المجاز



هو الزيادة ذلوقيل ليس مثله شيء لم يكن هناك مجازاً احتفاءً  
 فيما اذا وقع الطلبي جزاء لشرط به هل هو محتج الى تأويله  
 بالخبري او لا احتاج الى ذلك فذهب الى الاول المحقق الجرجاني  
 والى الثاني المحقق التفت زاني قال في شرح التلخيص ويجب  
 ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبياً نحو ان جائك زيد  
 فأكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في الاستقبال  
 فيجوز ان يترتب على امر بنحو خلاف شرط فانه مفروض  
 الصديق في الاستقبال فلا يكون طلبياً و كان ايضاً تأويل  
 الجزاء اطلباني بالخبري وهم لانه ليس بمفروض والصدق كاش شرط  
 بل هو مترتب عليه قال المحقق الجرجاني ان قولك اكرم زيدا  
 يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه في الاستقبال فيتنع  
 تعلق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل  
 في الاستقبال الا اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة  
 على الطلب في الاستقبال كما هو في الجملة الاسمية الدالة  
 بظاهرها على ثبوت مداولها واما الاكرام فاما ان يعاق  
 على الشرط من حيث هو مطلوب كما اذا قيل اذا جاءك زيد  
 فأكرمه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من اتقاء الطلب في الحال  
 تأويل اطلباني بالخبري واما ان يتعلق عليه من حيث وجوده  
 فكان اطلب حاصل في الحال كانه قيل اذا جاءك زيد

يوجد اكرامك اياه مطاوباً بامتك في الحال فيلزم تأويل اطلباني  
 بالخبري وان لا يكون للطلب تعوق بالشرط اصلاً وبالجملة  
 لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل ودسرف الى خلاف ظاهره كما  
 يوهمه قوله لانه فعلى استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل  
 على ان دلالاته على الحدوث في المستقبل ليست باقية س  
 الى انطاب بل الى مطاوب على معنى انه يدل على طاب حدوثه  
 في المستقبل ثم الفائل بتأويل الجزاء اطلباني بالخبري انما انكبه  
 بتهياً له فلا حظة كونه مسبباً عن الشرط على ما يقتضيه  
 كالمجازات فان الطاب المستفاد من اكرامه وان صح ان يكون  
 مسبباً عن شيء باعث للطلب عليه لكنه من حيث هو  
 مستفاد منه لا يمكن كونه مسبباً عن شيء بل لا بد في ذلك من  
 اعتبار حصوله ووجوده في نفسه اذ للطلب او اعتباراً عنه  
 بالمطاوب او استحقاقه مما يقتضي تأويله بالخبري كل ذلك مما  
 يشهد به الوجدان الصحيح اذ رجعت اليه قوت قد ظهر  
 من سوق كلامه ان هذا الاختلاف نشأ من اختلافهما في الجملة  
 لشرطية حيث ان المحقق الجرجاني يقول ان الحكم  
 في الشرطية انما هو بسببية الاول وسببية الثاني وازدناط  
 انما ائدة انما هو في المجموع لاني الجزاء فقط فلا بد من حصول  
 يترتب على الشرط ويتسبب عنه فلا جرم دست الحجة



الى تأويله بالخبري حتى يتحقق ذلك وحيث ان التفتازاني  
يقول ان الحكم في الشرطية ليس في المجموع بل مناط الحكم  
فيها انما هو الجزاء والشرط وقع قيده وان الحكم بالسببية  
والمسببية والتلازم بينهما انما هو اعتبار المنطقيين لا اعتبار  
اهل العربية فكما لا يجوز في قولنا اكرم زيدا حين جاءك فكذا  
في قولنا ان جاءك زيد فاکرمه لان معناه اكرم ان جاءك  
والتأويل عبث لا حاجة اليه بوجه فان قلت اى القولين  
هو الراجح عندك قلت اراجح بل الحق عندي هو قول  
التفتازاني لما سمعت من نصوص القوم مثل السيرافي والمحقق  
الرضي وصاحب المفتاح والبيان وصاحب التلخيص على  
اذلک نعم قديمي الشرطية في كلامهم موافقا لاعتبار المنطقيين  
لاقتضاء بعض المقام ذلك لكنه نادر جدا انما المدعى كثرة  
الوقوع وغلبة الاستعمال في محاوراتهم ومخاطباتهم فاذا كان  
كثرة الاستعمال وغلبته موافقة لما قاله المحقق التفتازاني كما  
يشهد به نصوص الأئمة لما يمكن توافيق الاصطلاحين اعني  
اهل العربية واهل الميزن بوجه وقد تقرر ان القاعدة ثبتت  
عند اهل العربية بكثرة الوقوع وغلبته وان وقع المخالف في  
بعض المواد بخلاف القاعدة عند اهل المعقول فانه لا يثبت  
بالمخالف ولو في مادة واحدة ~~في~~ اختلاف في تحقيق الاحتمال

لا صدق والكذب في مواد الشرطية فالمحقق التفتازاني  
على ان ذلك الاحتمال لا يجب في الجميع بل في الاكثر والمحقق  
الرجزاني على ان ذلك يجب في الجميع والمحقق التفتازاني  
وان لم يقع منه نص على ذلك فيما رأيت من كتبه العربية الا  
انه يلزم من كلامه لزوما ينافي حيث لا يشك فيه من له ادنى  
مسكة حيث انه يقول في قولنا ادا جاءك زيد فاکرمه انه لا حاجة  
فيها الى تأويل الجزاء الطلبي بالخبري كما تحققت وان الشرط  
قيده للجزاء عنده فيؤول المعنى في اكرم زيدا حين جاءك كما تقول  
اضرب زيدا يوم الجمعة فهل يقول احد بان اضرب زيدا يوم  
الجمعة مما يحتمل الصدق والكذب فكذا هذا وقال المحقق  
الرجزاني يتفرع على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب  
وعدمه في الشرطية التي جزاها طلبي وان كان الطلب  
في نفسه لا يحتملها انتهى فاذا كان المحقق الرجزاني قائلًا  
بوجوب التأويل بالخبري في جزاء الطلبي يلزمه ضرورة القول  
بوجوب تحقق الاحتمال للصدق والكذب في جميع مواد  
الشرطية ~~في~~ اختلاف في توجيه التركيب المشهور وهو قولنا  
اكثر من ان يحصى بان معناه متباعد في الكثرة من الاحصاء  
او اكثر ما يمكن ان يحصى فذهب الى الاول المحقق التفتازاني  
والى الثاني المحقق الرجزاني قال المحقق التفتازاني في شرح



المفتاح اورد على هذا التركيب ان ما بعد من لا يصلح ان يكون  
مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني  
الكثرة والجواب ان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل  
اي متبوعة في الكثرة من الاحصاء وقال المحقق الجرجاني ان من  
اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعال التفضيل بدون الاشياء  
الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد بل الجواب ان معناه اكثر  
مما يمكن ان يحصى الا انه تسو مح في العبارة اعتمادا على ظهور  
المراد قال بعض الفضلاء في الدفع عن المحقق لانتفا زاني انه  
يجوز ان يكون محذوفا كقوله تعالى والله يعلم السروا خفي اي اخفي  
من اسروا قرينة ههنا واضحة اذ المقصود ان المذكور له  
مقابل وهو امثاله والمذكور وامثاله كلاهما يشتركان في الكثرة  
الا ان امثال لا تدخل تحت الضبط والمذكور يدخل تحته  
فامثال المذكور كثر من المذكور وهذا معنى لطيف واضح  
في خزائن في القوائد المستغربة والمسائل المستعجبة (ومنها انه  
اشتهر الاستدلال بقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو  
الا وحى يوحى على ان كل ما ينطق به النبي عام وحى لكن المحققين  
من الاصوليين ذكروا ان معناه لا يصدر نطقه بالقرآن عن هواه  
ورأيه لان كل ما ينطق به عليه السلام وحى كيف والختار  
عند العلماء جواز الاجتهاد له عام وامكان ان يقع خلافه ومنها

انه اشتهر ان المودوم ليس بشيء عند الاشاعرة فيظن انهم  
لا يطقون لفظ الشئ على المودوم بخلاف المعتزلة فانهم يطقونه  
عليه وليس الامر كذلك اذ الخلاف يدناو بين المعتزلة انما  
هو في الشيئية بمعنى التقرر والثبوت في الخارج في اطلاق لفظ  
اشئ فانه بحث لغوي لا يصلح محلا لاختلاف العقلاء نص عليه  
بعض المحققين ومنها انه اشتهر ان الاعمال معتبرة في الايمان  
عند اشاعرية وكذا عند المعتزلة فيظن ان الطائفتين من واحد  
واحد وليس كذلك اذ الاشاعرية انما تعتبر الاعمال في الايمان على  
وجه الكمال لا في حقيقة الايمان واما عند المعتزلة فهي داخلية  
في حقيقة حتى ان الفاسق لا يكون مؤمنا عندهم (ومنها انه اشتهر  
ان الامام الذي خص منه البعض ببقية طين او ليس على اطلاقه  
اذ تخصيص الامام بالعقل لا يقدح في كونه قطعيا عندهم على ما  
نصوا عليه (ومنها انه اشتهر الاستدلال بالاطلاق على الكمال  
لكن الاصوليون نصوا على انه لا يعتبر به في مسائل الاصول  
(ومنها انه اشتهر ان القياس مظهر لا مثبت ولحققون على ان  
الادلة الاربع كلها مظهر لا مثبتة والمثبت هو الله تعالى ومنها  
انه اشتهر ان الاستصحاب ليس بحجة عند الحنفية وذهب ابو  
منصور وجاعة من مشايخهم قنديل الى انه يجب العمل به اذ لم يوجد  
دليل فوقه من الكتاب والسنة واحتاره صاحب الميزان ومنها انه



اشتهر ان مفهوم المخالفة غير معتبر عند الحنفى ولبس على اطلاقه  
 اذهو معتبر في الروايات المتعلقة بالاحكام الشرعية العلمية المنقولة  
 عن ائمتنا (ومنها انه اشتهر الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة وهو  
 اعتبار اهل العربية بخلاف الاصوليين فانهم لا يفرقون بينهما  
 ومنها انه اشتهر ان الجمعية تبطل بدخول اللام ولبس على  
 اطلاقه لانها انما تبطل عند تعدد الاستغراق (ومنها انه اشتهر  
 في المناظرات الاستدلال بعدم القول بالفصل لكنه لبس بمواقع  
 الاتفاق على قبوله (ومنها ان السابغ في كلمة لا بأس هو الاستعمال  
 فيما تركه اولى وفي العناية قوله لا بأس بان يتنفل الامام يدل على  
 ان قول من قال كلمة لا بأس تستعمل فيما تركه اولى لبس مجرى على  
 عموده فان التنفل قبل احراز الغنمة مستحب (ومنها انه اشتهر  
 ان النكرة اذا اعيدت نكرة تكون اثنائية غير الاولى والمعرفة اذا  
 اعيدت معرفة تكون اثنائية عين الاولى ولبس الامر على الاطلاق  
 ان النكرة قد تعدد نكرة مع العينية نحو قوله تعالى وهو الذي  
 في السماء له وفي الارض له والمعرفة قد تعدد معرفة مع الغيبة  
 كقوله تعالى انزلنا اليك الكتاب مصدقا لما بين يديه من الكتاب  
 وقد تعدد النكرة معرفة مع الغيبة كقوله تعالى وهذا كتاب  
 انزلناه اليك مبارك الى قوله ان تقواوا انما ننزل الكتاب على  
 طائفتين (ومنها انه اشتهر انه يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه

ولبس الامر كذلك لانه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاءه مفعولا جعلوا والجن  
 بدل من الشركاء ومعانوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن  
 ومنها انه اشتهر ان مقابلة الجمع بالجمع يقضى انقسام الاحاد  
 الى الاحاد فيظن ان يوزع كل واحد لكل واحد ولبس الامر  
 على اطلاقه اذ كما يجوز ان يكون ذلك الانقسام على السواء يجوز  
 ان يكون على التفاوت (ومنها انه شاع استعمال كل في تعريفات  
 الادباء فيورد عليهم ان كلمة كل لاحاطة بالافراد والتعريف  
 للحقيقة فلا يليق ايرادها في الحدود ولبس كما ظن لان هذا  
 تحقيق منطقي ومشايخ العربية فلم يبالوا بفتون الى اقوالهم مع  
 انهم لم يربدوا التعريف بل بيان التسمية على وجه يتخذ منه  
 التعريف (ومنها انه اشتهر ايراد لفظ الجمع في الواحد من المتكلم  
 والمخاطب والغائب ولبس بعربي فصح على اطلاقه اذ لم يبح  
 ذلك للمخاطب والغائب وانما هو استعمال المولدين ومنها  
 انه اشتهر ان ان نقل الماضي الى المستقبل ولبس على اطلاقه  
 اذ يبحى لجرد التعاقب من غير نقل الماضي الى المستقبل ومنها  
 ان اسم الاشارة للاشارة الى المحسوس ولبس على اطلاقه  
 اذ هي انما تلزم اذا لم يكن المشار اليه مذكورا معه  
 ومنها انه ثبت في محله ان اللفظ المسموع جزئي حقيقي محل



ارنسامة الخيال ويجب ان يعلم ان اللفظ الذي يدل عليه  
نقش الكتابة كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص (ومنها  
انه اشهر ان تكرر الاوسط شرط الانتاج وليس كذلك قال  
في المحاكمات مائة ان الانتاج لا يحصل بدون تكرار الاوسط  
فلا برهان لهم دال على ذلك بل المراد انهم انما ضبطوا  
القياس واشتبوا احكامه حيث تكرر الاوسط واما اذا لم يتكرر  
فلم يدخل تحت الضبط وهي لا تنافي الانتاج في بعض الصور  
ومنها انه اشهر ان انتقال العرض عن محله محال وليس على  
اطلاقه لانه اذا كان منحصرا نوعه في شخصه جاز انتقاله  
عن محله (ومنها انه اشهر ان التراجع من غير مرجع باطل  
عند الحكماء وليس كذلك اذا ما نصوا على بطلانه انما هو  
ترجع احد المتساويين من غير مرجع لا ترجع جميع المختار احد  
المتساويين فاه جائع عندهم) ومنها انه اشهر ان المحال جاز  
ان يستلزم المحال الاخر وليس على اطلاقه لجواز ان يكون  
احد المحالين منافيا لآخر ومنها انه قال الامام في المختص  
الجمهور الاعظم من الحكماء على ان الانسان هو النفس  
والبدن آله لكن على هذا التقدير يبطل ما قالوا في حد  
الانسان انه الحيوان الناطق لان الحيوان هو البدن والناطق  
هو النفس اقول ان ما قاله الامام انما يريد اذا كان الحيوان

الناطق حدا تاماله في نفس الامر وهم ما ادعوا ذلك بل هو  
تمثيل مجرد لتفهيم المبتدئين على ما نص عليه بعض المحققين  
ومنها انه قال الامام في نهاية العقول اقول بان حقيقة تعالى  
غير معلومة للبشر لا يتشبه على مذهب الفلاسفة لان عندهم  
حقيقة الباري هو الوجود المجرد عن جميع القيود والوجود  
اولي التصور والتجرد عن القيود معلوم وليس له وراء الوجود  
المجرد امر آخر حتى يقال ان ذلك الامر غير معلوم للبشر  
واذا كان كذلك كان القول بان حقيقة تعالى غير معلومة  
للبشر مناقضا لهذا المذهب اقول اذا كان العينية بمعنى  
ان موجوديته بذاته لا باخر زائد على ذاته كما نص عليه بعض  
المحققين لم يرد هذا اليراد (ومنها انه قال الامام في المختص  
النافون للنفوس الناطقة في الحيوانات ما وجدت لهم كلاما  
سوى الاستبعاد) ومنها انه اشهر ان الجملة الاسمية مفيدة للدوام  
وليس على اطلاقه فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام

ومنها انه اشهر الا برأى في مثل علم الله ويعلم الله

بان الفعل للتجدد والتجدد هو الحدوث

بعد ان لم يكن فيلزم الحدوث ويجاب

بان التجدد انما هو باعتبار حدوث

المتعلق فلا يلزم تغير العلم

القديم تمت



قد تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب وهو المسمى  
برسالة خلافيات السعد والسيد للفاغل محشي البيضاوي  
العزيز بمسجي زاده رزقهم الله تعالى بالحسن والزيادة  
في عهد عدل سلطاننا المهظم خليفة الخلق في العالم  
السلطان بن السلطان السلطان عبد العزيز خان  
لا زالت شمس شوكته شارقه الى يوم الميزان

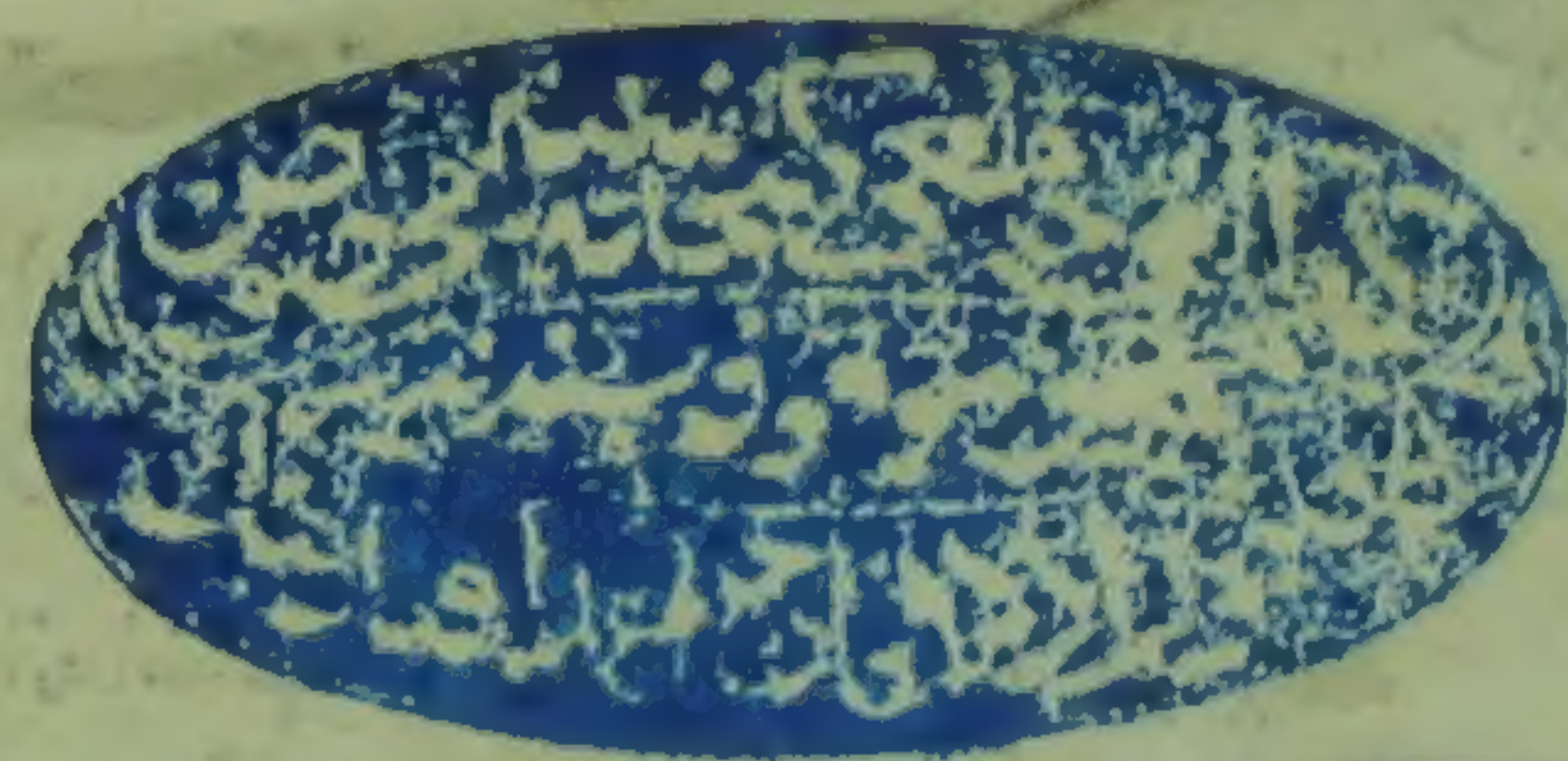
بمطبعة مكتب الحرية السلطانية

في اواخر صفر الخير لسنة ثمان وسبعين

وما تين والاف من هجرة النبوية

على صاحبها

اعلى التحية



5675